The historical and philosophical foundations of the philosophy of justice: A reading of Eastern experiences and the development of ethical standards

Baidaa Ghassan Baroud*
Dr. Ghassan Ala'a Addein **

(Received 16 / 9 / 2025. Accepted 16 / 12 / 2025)

□ ABSTRACT □

This research analyzes the theoretical and philosophical foundations of justice through Western experiences centered on the participatory army as the first basic model. It traces the shift from the contractual to the ethical dimension, emphasizing equality as a core value in establishing justice.

The study adopts a critical vision that links historical roots with contemporary philosophical views, and concludes that justice is not the product of a specific age, but of a long historical accumulation and a collective civilizational memory that enriches its modern understanding.

The study also shows that modern conceptions of justice do not separate from their historical presence, and do not accept justice as a fixed formula. Rather, they see it as a changing process responsive to social transformations.

Among its key recommendations is strengthening historical awareness of justice by combining analytical methods with cultural programs, connecting ancient intellectual roots with contemporary practices, and encouraging further studies on the transformations of the concept of justice and the extent to which legal and social practices reflect intellectual developments.

Keywords: Justice - Philosophy of justice - Equality - Moral standards.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

***PhD student - Department of Philosophy - Faculty of Arts and Humanities - Latakia University(formerly tishreen) - Syria.**
**** Professor - Department of Philosophy - Faculty of Arts and Humanities - Latakia University(formerly tishreen) - Syria. baidaa.baroud@latakia-univ.edy.sy**

المرتكزات التاريخية والفلسفية لفلسفة العدالة:
قراءة في التجارب الشرقية وتطور المعايير الأخلاقية

بيداء غسان بارود*

د. غسان علاء الدين**

(تاريخ الإيداع 16 / 9 / 2025. قبل للنشر في 16 / 12 / 2025)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى تحليل المرتكزات التاريخية والفلسفية لفلسفة العدالة، من خلال دراسة التجارب الشرقية المبكرة في العيش التشاركي بوصفها الأساس الأول لتشكل هذا المفهوم، وتتبع مسار تطوره من المعيار الميتافيزيقي إلى المعيار الأخلاقي، مع إبراز دور المساواة كقيمة محورية في تأسيس العدالة، وذلك بغية تقديم رؤية شمولية تربط بين الجذور التاريخية والتصورات الفلسفية المعاصرة، ومن أهم النتائج: يتضح أن مفهوم العدالة ليس وليد عصر بعينه، بل هو نتاج تراكم تاريخي وفكري ممتد عبر الحضارات، ما يمنحه عمقاً فلسفياً وثقافياً يجعل فهمه المعاصر أكثر ثراءً.

كما أظهرت الدراسة أن التصورات الفلسفية الحديثة للعدالة لا تنفصل عن جذورها التاريخية، بل تستلهم منها لتطوير أطر عملية تتناسب مع التحولات السياسية والاجتماعية، ومن أهم التوصيات: تعزيز الوعي التاريخي بمفهوم العدالة من خلال دمجه في المناهج التعليمية والبرامج الثقافية، بما يربط بين الجذور الفكرية القديمة والممارسات المعاصرة، وإجراء أبحاث ودراسات دورية ترصد تحولات مفهوم العدالة، وتقيّم مدى توافق الممارسات القانونية والاجتماعية مع القيم العالمية والمستجدات الفكرية.

الكلمات المفتاحية: العدالة – فلسفة العدالة – المساواة – المعايير الأخلاقية.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **طالبة دكتوراه – قسم الفلسفة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة اللاذقية(تشرين سابقاً)– سوريا.**

** **أستاذ – قسم الفلسفة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة اللاذقية(تشرين سابقاً)– سوريا.**

1- مقدمة:

تُعدُّ العدالة إحدى القيم المركزية التي شكّلت عبر التاريخ أساساً لنظم الأخلاق والتشريعات، وركيزةً لتنظيم العلاقات الإنسانية داخل المجتمعات، فقد ارتبطت فكرة العدالة منذ بداياتها الأولى بمحاولات الإنسان لإيجاد صيغة من التوازن بين الحقوق والواجبات، وضمان الانسجام بين المصالح الفردية والجماعية، وقد أفرزت الحضارات الشرقية القديمة تجارب غنية في العيش التشاركي، يمكن اعتبارها إرهاصات أولى لتبلور مفهوم العدالة، حيث اتخذت أشكالًا تنظيمية وأخلاقية هدفت إلى حفظ السلم المجتمعي وتحقيق التكافل [8].

ومع تطور الفكر الإنساني، انتقل المعيار الذي تُقاس به العدالة من إطار ميتافيزيقي يتصل بالمعتقدات الكونية والقيم العليا، إلى معيار أخلاقي يركّز على السلوك البشري وقواعد الإنصاف في التعاملات، وفي هذا المسار، برزت المساواة كقيمة جوهرية في تأسيس مفهوم العدالة، إذ أضحت شرطًا أساسيًا لتحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي، ومرجعاً لفهم حقوق الأفراد وواجباتهم [2].

تهدف هذه الدراسة إلى قراءة المرتكزات التاريخية والفلسفية لفلسفة العدالة من خلال استعراض التجارب الشرقية المبكرة في العيش التشاركي، وتحليل مسار التحول من المعايير الميتافيزيقية إلى المعايير الأخلاقية، مع إبراز دور المساواة كدعامة أساسية في بناء هذا المفهوم، ومن خلال هذا التحليل، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية متكاملة تربط بين الجذور التاريخية والامتدادات الفلسفية للعدالة، بما يعزز الفهم المعاصر لهذه القيمة الإنسانية.

2- مشكلة البحث:

على الرغم من أن مفهوم العدالة يشكّل محوراً أساسياً في الفلسفة والأخلاق، فإن تتبّع جذوره التاريخية والفكرية يكشف عن تباين في الأسس والمعايير التي بُني عليها عبر العصور، فقد انطلقت تصورات العدالة في الحضارات الشرقية القديمة من منظومة قيم تشاركية ذات طابع جماعي، ثم تحوّلت تدريجياً إلى معايير ميتافيزيقية تستند إلى تصورات كونية مطلقة، قبل أن تتبلور لاحقاً ضمن إطار أخلاقي يرتكز على المساواة والإنصاف، وهذا التحوّل التاريخي والمعرفي يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين التجارب الاجتماعية المبكرة والفلسفات التي صاغت مفهوم العدالة، ومدى إسهام هذه الجذور في تشكيل المعايير الأخلاقية المعاصرة، من هنا تنبع مشكلة البحث في الحاجة إلى دراسة تحليلية تكشف عن المرتكزات التاريخية والفلسفية للعدالة، وربطها بالسياق الإنساني العام.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

كيف أسهمت المرتكزات التاريخية والفلسفية، ولا سيما التجارب الشرقية المبكرة، في تشكيل فلسفة العدالة وتطور معاييرها الأخلاقية؟

أما التساؤلات الفرعية:

1. ما أبرز مظاهر وتجليات العيش التشاركي في الحضارات الشرقية بوصفها إرهاصات لفكرة العدالة؟
2. كيف انتقل مفهوم العدالة من المعيار الميتافيزيقي إلى المعيار الأخلاقي في الفكر الفلسفي؟
3. ما الدور الذي لعبته قيمة المساواة في تأسيس مفهوم العدالة وتعزيز معاييره الأخلاقية؟
4. ما أوجه الترابط بين الجذور التاريخية للعدالة والتصورات الفلسفية المعاصرة لها؟

3- أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من سعيه إلى الربط بين الجذور التاريخية والفلسفية لمفهوم العدالة، بما يعزز فهمه كقيمة إنسانية عالمية تمتد عبر العصور والثقافات، فدراسة التجارب الشرقية المبكرة في العيش التشاركي تتيح الكشف عن الأسس الاجتماعية والأخلاقية التي مهدت لبلورة فكرة العدالة، وتساعد على فهم التحولات الفكرية التي نقلت هذا المفهوم من المجال الميتافيزيقي إلى الإطار الأخلاقي العملي.

كما تكمن أهميته في تسليط الضوء على دور المساواة بوصفها ركيزة أساسية في تأسيس العدالة، مما يسهم في إثراء النقاشات الفلسفية المعاصرة حول القيم الإنسانية المشتركة، وإلى جانب ذلك فإن هذا البحث يقدم مقاربة تحليلية يمكن أن تفيد الدراسات المقارنة في الفلسفة والأخلاق، وتفتح آفاقاً جديدة لقراءة التراث الفكري الإنساني في ضوء التحديات الحالية المتعلقة بالعدالة والمساواة.

4- هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل المرتكزات التاريخية والفلسفية لفلسفة العدالة، من خلال دراسة التجارب الشرقية المبكرة في العيش التشاركي بوصفها الأساس الأول لتشكل هذا المفهوم، وتتبع مسار تطوره من المعيار الميتافيزيقي إلى المعيار الأخلاقي، مع إبراز دور المساواة كقيمة محورية في تأسيس العدالة، وذلك بغية تقديم رؤية شمولية تربط بين الجذور التاريخية والتصورات الفلسفية المعاصرة.

5- منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي النقدي بوصفه الإطار الرئيس في تتبّع تطور فلسفة العدالة عبر الحضارات الشرقية القديمة، من خلال تحليل النصوص القانونية والدينية والفلسفية في سياقاتها الزمنية ومراجعة ظروف نشأتها والعوامل المؤثرة في تطورها، ويركّز المنهج التاريخي على قراءة الموروث الحضاري قراءة تفكيكية تُبرز الأسس الفكرية التي قامت عليها فكرة العدالة مع توظيف النقد العلمي لتقويم تلك التصورات والكشف عن مساحات الاتفاق والاختلاف بين الممارسات التاريخية والمبادئ النظرية التي رافقتها.

كما يستعين البحث بـ المنهج المقارن لمقارنة النماذج الشرقية المختلفة مثل حضارات وادي الرافدين، مصر القديمة، الصين، والهند من حيث تصوراتها للعدالة والمعايير الأخلاقية التي أسستها، ويتيح المنهج المقارن تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين هذه التجارب والكشف عن أنماط التفكير المشتركة، وكذلك السمات الفارقة في رؤيتها للعيش التشاركي وموقع المساواة والقيم الأخلاقية ضمن هياكلها الفكرية والاجتماعية.

يستكمل البحث جهوده بتوظيف قدر من النقد الفلسفي في قراءة التحولات المفهومية للعدالة خصوصًا في انتقالها من المعيار الميتافيزيقي إلى المعيار الأخلاقي، بما يمكّن من بناء تصور متكامل يربط الجذور التاريخية بالتصورات الفلسفية المعاصرة.

تعتمد الدراسة في ذلك على مصادر أولية وثانوية تشمل النصوص الكلاسيكية والشروح الحديثة والدراسات الأكاديمية المحكمة، بغية تقديم معالجة منهجية رصينة تكشف مسار تطور مفهوم العدالة عبر الزمان والفكر.

6 - مصطلحات البحث:

العدالة (Justice) هي قيمة أخلاقية وفلسفية تعبر عن تحقيق التوازن والإنصاف بين الحقوق والواجبات، بما يضمن المساواة واحترام القوانين والمعايير الأخلاقية داخل المجتمع.

تمثل العدالة في الفكر الفلسفي مبدأً أساسياً لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتقوم على إعطاء كل ذي حق حقه وفق معيار منصف [2].

المساواة (Equality) هي مبدأ أساسي في الفلسفة والأخلاق والسياسة يقوم على منح جميع الأفراد نفس الحقوق والفرص، وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي، ويعد شرطاً جوهرياً لتحقيق العدالة [19].

المبحث الأول: التجارب الشرقية المبكرة في العيش التشاركي بوصفها إرهاصات لفكرة العدالة:

يشير تتبع التاريخ الفكري للبشرية إلى أن القيم الاجتماعية الكبرى، وعلى رأسها العدالة، لم تولد فجأة في سياق فكري مجرّد، وإنما كانت ثمرة مسار طويل من التجارب الإنسانية التي امتزج فيها البعد العملي بالبعد الرمزي، فقد مثّلت الحضارات الشرقية القديمة مختبرًا حيًا لتجارب العيش التشاركي، التي سعت إلى صياغة قواعد تضمن التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وتحد من الفوضى عبر وضع أطر قانونية وأخلاقية مُلزمة، وهذه التجارب لم تكن مجرّد وسائل لتنظيم الحياة اليومية، بل كانت انعكاساً لرؤية كونية عميقة ترى في العدالة مبدأً يحفظ انسجام العالم البشري والطبيعي على حد سواء.

أولاً: وادي الرافدين – العدالة بوصفها نظامًا قانونياً كونياً:

في حضارة وادي الرافدين، التي تُعد من أقدم المراكز الحضرية وأغناها ثقافياً في التاريخ، لم يكن مفهوم العدالة وليد الصدفة أو ممارسة فردية معزولة، بل كان نتاجاً لتطور اجتماعي واقتصادي معقد فرض ضرورة وجود منظومة قانونية شاملة، ومن بين أبرز النماذج التي خلدها التاريخ تبرز شريعة حمورابي (حوالي 1754 ق.م) كأحد أقدم المدونات القانونية المكتوبة التي وصلتنا، والتي جسدت تصوراً شاملاً للعدالة يتجاوز المعاملات الفردية ليشمل البنية الكاملة للمجتمع [9].

وقد كان النص التشريعي في هذه الحضارة يُقدَّم بوصفه وحياً إلهياً من الإله شمش، إله الشمس والعدالة، إلى الملك حمورابي، مما أضفى على القانون قدسيةً تجعل انتهاكه ليس فقط تعدياً على النظام الاجتماعي، بل خطيئة في حق النظام الكوني ذاته، وهذه الرؤية عززت مكانة القانون كوسيلة لتحقيق التوازن بين البشر والآلهة، وربطت العدالة بفكرة النظام الكوني المتناغم.

وتضمنت الشريعة نحو 282 مادة قانونية تناولت شتى مجالات الحياة: الملكية، التجارة، العقود، الأسرة، الأجور، العقوبات، وحتى المسؤولية المهنية للأطباء والبنائين، وقد ركّزت القوانين على حماية الفئات الهشة مثل الأرامل والأيتام والفقراء، وفرضت ضوابط على المعاملات الاقتصادية لضمان الإنصاف ومنع الاحتكار والاستغلال [1].

كما اعتمدت الشريعة مبدأ المعاملة بالمثل (lex talionis)، القائم على أن العقوبة يجب أن تكون متناسبة مع الجريمة، وهو ما يعكس نزعة مبكرة لإقامة نوع من التوازن العادل بين الفعل والجزاء، لكن هذا المبدأ لم يكن مطلقاً، إذ أخذ في الاعتبار الفوارق الطبقية، فجعل العقوبة أحياناً أخف أو أشد تبعاً لمكانة الأطراف الاجتماعية [1].

إن ما يميز تجربة وادي الرافدين في هذا السياق هو قدرتها على دمج الوظيفة التنظيمية للقانون مع الوظيفة الرمزية والفلسفية للعدالة، فالعدالة هنا لم تكن فقط نظاماً يضبط العلاقات بين الأفراد، بل كانت قيمة عليا تحمي استقرار المجتمع وتضمن استمرار التناغم الكوني، ومن خلال هذا الدمج أسست هذه التجربة لإطار فكري وقانوني ظل أثره ممتداً في الفلسفات اللاحقة التي تناولت مفهوم العدالة.

ثانيًا: مصر القديمة – العدالة في ظل "ماعت":

في مصر القديمة، لم تكن العدالة مجرّد التزام بالقانون المكتوب، بل كانت أساساً من أسس الفلسفة الكونية التي تجسدها "ماعت (Ma'at)"، آلهة الحق والنظام والانسجام، وكانت "ماعت" تمثل الحقيقة الكونية التي يقوم عليها العالم، وتشمل قيم الصدق، والنزاهة، والوفاء بالعهود، واحترام النظام الطبيعي والاجتماعي [12].

كما ارتبطت العدالة هنا ارتباطاً وثيقاً بالدين، إذ كان يُنظر إلى الفرعون ليس بوصفه حاكماً سياسياً فحسب، بل باعتباره ممثل الآلهة على الأرض وحامي "ماعت"، وكان دوره الحفاظ على التوازن بين قوى الكون، وضمان استقرار المجتمع عبر تطبيق القوانين التي تُعد امتدادًا للنظام الكوني.

وقد انعكس ذلك على النظام القضائي، حيث كانت المحاكم تُعقد تحت رعاية قيم "ماعت"، ويُتوقع من القضاة أن يحكموا ليس فقط وفق النصوص، بل بما ينسجم مع روح الحقيقة والعدل، كما لعبت العدالة دوراً في الحياة اليومية، إذ كان يُنظر إلى الغش والخداع على أنهما إخلال بالنظام الكوني نفسه، لا مجرد مخالفات اجتماعية [9].

وبذلك جسدت التجربة المصرية القديمة نموذجاً مبكراً لدمج القيم الروحية بالأطر القانونية، مما جعل العدالة التزاماً شخصياً وأخلاقياً قبل أن تكون التزاماً قانونياً، وهو ما يمكن اعتباره إرهاصاً أولياً لفكرة العدالة كقيمة إنسانية شاملة، تتجاوز حدود القوة المادية إلى رحاب الإيمان بالنظام والانسجام الكوني.

ثالثًا: الصين القديمة – العدالة كفضيلة اجتماعية وأخلاقية:

قدّمت الصين القديمة ولا سيما في حقبة كونفوشيوس (551–479 ق.م) تصوراً مغايراً عن العدالة، يبتعد عن التشريعات المكتوبة الصارمة ويتجه نحو بناء الإنسان الفاضل باعتباره أساس النظام الاجتماعي، ففي الفكر الكونفوشيوسي لا تُختزل العدالة في الأحكام القضائية أو النصوص القانونية، بل تُفهم بوصفها ممارسة مستمرة للسلوك المستقيم الذي يحقق الانسجام بين الفرد والمجتمع [16].

وقد ركّز كونفوشيوس على أهمية الواجبات الأخلاقية قبل الحقوق، وعلى ضرورة التمسك بالتسلسل الاجتماعي والاحترام المتبادل، باعتبارهما عناصر تضمن استقرار المجتمع، كما جعل من الفضائل الجوهرية مثل الرحمة (Ren) والبر (Yi)والوفاء (Zhong) أساساً لبناء العلاقات الإنسانية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الفلسفة وإن بدت بعيدة عن التصور القانوني الصارم للعدالة، فإنها أسست لبنية أخلاقية صارت لاحقاً قاعدة لتقنين السلوك العام، خاصة مع تطور الدولة الصينية في العصور اللاحقة، فقد انعكست هذه المبادئ على الإدارة والحكم، حيث كان المسؤولون يُختارون بناءً على نزاهتهم وكفاءتهم الأخلاقية أكثر من التزامهم بحرفية النصوص القانونية [10].

بهذا المعنى قدّمت الصين القديمة نموذجاً للعدالة يقوم على إصلاح الذات لتحقيق إصلاح المجتمع، واضعة الأساس لفكرة أن العدالة ليست مجرد قواعد تُفرض، بل منظومة قيم تُغرس في النفوس لضمان استدامة الانسجام الاجتماعي.

رابعًا: الهند القديمة – العدالة في إطار "الدهرما":

في الحضارة الهندية القديمة كانت العدالة مفهوماً متداخل الأبعاد يجمع بين العقيدة الدينية والمبادئ الأخلاقية والقواعد القانونية، وتتمحور كلها حول فكرة "الدهرما (Dharma)"، هذا المفهوم لا يقتصر على مجرد مجموعة قوانين أو تشريعات، بل يشمل منظومة شاملة من الواجبات والمسؤوليات التي يلتزم بها الفرد بحسب مكانته في المجتمع ووظيفته في النظام الكوني [15].

وكانت "الدهرما "تعني التوافق مع النظام الطبيعي والكوني، بحيث يُنظر إلى العدالة كأداة لحفظ هذا الانسجام، سواء على مستوى العلاقات بين البشر أو بين الإنسان والكون، وقد ارتبطت هذه الفكرة بالنظام الطبقي (الكاست) الذي قسّم المجتمع إلى طبقات متباينة، لكل منها حقوق وواجبات محددة، وعلى الرغم من أن هذا التراتب الاجتماعي كان يحد من المساواة، فإنه في نظر الفلسفة الهندية كان ضروريًا للحفاظ على التوازن العام.

كما أن "الدهرما" حملت بُعداً أخلاقياً عميقاً، إذ ربطت فكرة العدالة بالفضيلة الشخصية، والتقوى، والوفاء بالالتزامات تجاه الآخرين، ولم تكن العدالة هنا مجرد آلية لمعاقبة المخطئين، بل وسيلة لترسيخ الانسجام الاجتماعي ومنع الانحراف عن المسار القويم الذي يحفظ استقرار الكون [2].

وبهذا الشكل مثّلت العدالة في الفكر الهندي القديم مسؤولية جماعية بقدر ما هي التزام فردي، إذ إن إخلال أي فرد بـ "الدهرما" لا يضر بنفسه فقط، بل يهدد سلام المجتمع والنظام الكوني بأسره.

إن التجارب الشرقية المبكرة أظهرت أن العدالة كانت منذ نشأتها الأولى فكرة شمولية تجمع بين البعد القانوني والأخلاقي والديني، فقد وُجدت كوسيلة لتنظيم العلاقات الاجتماعية، وكقيمة عليا تضمن استقرار المجتمع واستمرار النظام الكوني.

وهذا المزج بين الممارسة العملية والتصورات الميتافيزيقية مهّد الطريق أمام الفلسفات اللاحقة لصياغة مفاهيم أكثر تجريدًا ونظرية للعدالة، ما يجعل هذه الإرهاصات التاريخية قاعدة لا غنى عنها لفهم تطور هذا المبدأ الإنساني.

المبحث الثاني: العدالة من المعيار الميتافيزيقي إلى المعيار الأخلاقي:

يُعدّ مفهوم العدالة من أكثر المفاهيم الفلسفية إشكالية في تاريخ الفكر الإنساني، إذ مرّ بمراحل تطورية عميقة انتقل فيها من كونه مبدأً ميتافيزيقياً يرتبط بالنظام الكوني والعلل الأولى، إلى كونه معياراً أخلاقياً يوجّه سلوك الأفراد والمجتمعات، وهذا الانتقال لم يكن مجرد تحول لغوي أو مفاهيمي، بل جاء نتيجة مسار طويل من التأملات الفلسفية والصراعات الفكرية والجدل بين المدارس الميتافيزيقية والأخلاقية عبر التاريخ.

أولًا: العدالة في التصور الميتافيزيقي:

في المراحل المبكرة من التفكير الفلسفي، خاصة في الفلسفة الإغريقية وما سبقها من تصورات أسطورية وكونية، ارتبط مفهوم العدالة ارتباطاً عضوياً بالنظام الكوني الشامل الذي يُنظر إليه باعتباره نظاماً أزلياً ثابتاً، وهذا الارتباط جعل العدالة تُفهم لا كقضية اجتماعية أو قانونية فحسب، بل كقانون كوني يحكم توازن العالم ويحفظ انسجامه [17].

عند فيثاغورس على سبيل المثال، كانت العدالة انعكاساً للتناسق الرياضي والانسجام العددي الذي يضبط الكون، فكل شيء له موضعه وقيمته وفق ترتيب كوني لا يمكن تغييره، ومن هنا فإن أي إخلال بالعدالة يُعتبر إخلالًا بالتوازن العام للوجود، وليس مجرد انتهاك لقانون بشري.

أما أفلاطون فقد بلور هذا المعنى الميتافيزيقي في كتابه (الجمهورية)، حيث لم يعرّف العدالة على أنها مجرد سلوك أخلاقي أو التزام بالقانون، بل على أنها حالة من التناغم بين الأجزاء، ففي مستوى النفس تتحقق العدالة عندما يقوم كل جزء منها (العقل، الغضب، الشهوة) بوظيفته دون أن يتعدى على وظائف الأجزاء الأخرى، وفي مستوى المدينة تتحقق العدالة عندما تؤدي كل طبقة أو فئة دورها المحدد لها في النظام الاجتماعي دون تعدٍّ على مهام الطبقات الأخرى [11].

وهذا التصور الأفلاطوني ينتمي بوضوح إلى المعيار الميتافيزيقي، لأنه يستند إلى نموذج مثالي (عالم المثل) مفارق للعالم الحسي، ويعتبر العدالة انعكاساً لهذا النموذج في عالم البشر، وبهذا فإن العدالة في هذا الإطار لا تُستمد من التجربة الإنسانية المباشرة، بل من مصدر علوي مفارق وتكتسب قدسيتها من ارتباطها بالنظام الكوني ذاته.

ثانيًا: الانتقال نحو المعيار الأخلاقي:

مع تطور الفكر الفلسفي في اليونان وخصوصاً في أعمال أرسطو انتقلت العدالة من كونها مفهوماً ميتافيزيقياً مرتبطاً بالمثاليات المطلقة إلى كونها فضيلة أخلاقية ذات بعد علمي، ففي كتابه "الأخلاق النيقوماخية" يصف أرسطو العدالة بأنها "الفضيلة الكاملة" لأنها تتعلق بعلاقة الإنسان بغيره، وتشتمل على جميع أشكال الفضائل الأخرى عند ممارستها في المجال الاجتماعي، فالعدالة وفق هذا التصور ليست مجرد فكرة مثالية، بل هي سلوك يتجسد في إعطاء كل ذي حق حقه وتوزيع المنافع والأعباء بين أفراد المجتمع على نحو متوازن يراعي الاستحقاق والكفاءة والحاجة [15].

ويمثل هذا التحول خروجاً من الإطار الميتافيزيقي الذي ركز على المثال والنموذج الأعلى إلى إطار أخلاقي واقعي يُعنى بالسلوكيات الفعلية في الحياة اليومية، ويتيح تقييم الأفعال استناداً إلى أثرها في العلاقات الاجتماعية، وبذلك أصبحت العدالة مقياساً يمكن ملاحظته وتطبيقه لا فكرة نظرية مجردة، مما فتح الباب أمام تطوير القوانين والنظم الاجتماعية التي تهدف إلى تنظيم الحقوق والواجبات وتحديد المعايير العملية لتحقيق الانسجام بين أفراد المجتمع.

ثالثًا: العدالة في الفلسفة الدينية:

في الفلسفات الشرقية والإبراهيمية ظل الجمع بين المعيار الميتافيزيقي والمضمون الأخلاقي للعدالة حاضراً لقرون طويلة، حيث ارتبط المفهوم ارتباطاً وثيقاً بالرؤية الكونية والغاية الإنسانية من الوجود، ففي الفكر الإسلامي على سبيل المثال، تُعَدّ العدالة مبدأ إلهياً مطلقاً مندرجاً ضمن صفات الله، فهي تجسيد لتمام الحكمة الإلهية وكمال التدبير الرباني وفي الوقت نفسه هي مبدأ تشريعي وأخلاقي ملزم للبشر، ينبغي أن يوجه حياتهم الفردية والجماعية، ويضبط سلوكهم في المعاملات والعلاقات الاجتماعية [7].

وقد أكد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة على العدالة بوصفها أمراً إلهياً قاطعاً، كما في قوله تعالى" *إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ*"، وهو أمر يحمل في طياته بُعدين: بُعد ميتافيزيقي يعكس الإرادة الإلهية في إرساء التوازن والإنصاف في الكون، وبُعد عملي يترجم هذا المبدأ إلى التزامات سلوكية وتشريعية واضحة [8].

وهذا المزج بين المثالية الميتافيزيقية والتطبيق العملي الأخلاقي جعل من مفهوم العدالة في الفلسفات الدينية تصوراً شاملاً يتجاوز كونه مجرد أداة قانونية أو قيمة اجتماعية، ليصبح مبدأً ناظماً للحياة الكونية والإنسانية على السواء، بحيث يُنظر إليه باعتباره أساساً لشرعية السلطة وضماناً لاستقامة المجتمع وشرطاً لتحقيق السلام الداخلي والخارجي.

رابعًا: النتائج المترتبة على التحول المعياري:

أدى الانتقال من المعيار الميتافيزيقي إلى المعيار الأخلاقي إلى إعادة صياغة مفهوم العدالة بما يجعلها أكثر ارتباطًا بالحياة اليومية وبالهياكل المؤسسية، فلم تعد العدالة تُبحث فقط ضمن الأطر التجريدية أو الفلسفات المثالية التي تضع معايير مطلقة قد يصعب تطبيقها، بل أصبحت موضوعاً للنقاش العملي في مجالات السياسة العامة وصياغة القوانين ووضع السياسات الاجتماعية وإدارة الموارد، ومع ذلك لم يُستبعد بُعدها الميتافيزيقي بالكامل إذ ما زالت الكثير من النظريات الفلسفية المعاصرة تحافظ على أساس مثالي أو معياري عالٍ، باعتباره مرجعاً لتقويم الممارسات الواقعية وتحديد اتجاه الإصلاح.

ويظهر ذلك جلياً في نظرية العدالة عند جون رولز التي تنطلق من "الوضع الأصلي" و"حجاب الجهل" كمفاهيم شبه مثالية لتبرير القواعد الأخلاقية التي يُراد تطبيقها في المجتمع الواقعي، وهذا المزج بين المثالي والعملي أنتج مقاربة مزدوجة: الأولى تستلهم المبادئ الميتافيزيقية لضمان ثبات المعايير الأخلاقية وعدم خضوعها لتقلبات المصالح الآنية، والثانية تنزل هذه المبادئ إلى أرض الواقع عبر آليات تشريعية وسياسات قابلة للتنفيذ وبهذا المعنى فإن التحول المعياري لم يكن انقطاعاً تاماً عن الإرث الفلسفي الميتافيزيقي، بل كان بالأحرى إعادة توظيف له في خدمة العدالة كقيمة عملية قابلة للتحقق [18].

وبهذا يمكن القول إن العدالة عاشت تاريخياً بين عالمين: عالم المثال الكوني الثابت، وعالم الممارسة الأخلاقية المتغيرة، وأن التفاعل بين هذين البعدين هو ما جعلها مفهوماً حياً قادراً على التكيف مع السياقات المتعددة دون أن يفقد جوهره.

المبحث الثالث: المساواة كقيمة محورية في تأسيس العدالة:

تُعدّ المساواة إحدى الركائز الجوهرية التي قامت عليها تصورات العدالة عبر التاريخ، إذ لا يمكن تصور نظام عادل دون أن تتجسد فيه فكرة المساواة بمستوياتها المختلفة، فالمساواة لا تعني فقط المعاملة المتكافئة بين الأفراد، بل تتجاوز ذلك إلى ضمان تكافؤ الفرص وإزالة أشكال التمييز البنيوي أو المؤسسي الذي يمنع الأفراد من الوصول إلى حقوقهم كاملة.

أولًا :المساواة في الفلسفات القديمة:

ظهرت فكرة المساواة في الفلسفات القديمة غالباً في إطار أخلاقي أو ديني، حيث ارتبطت بقيمة الإنسان ومكانته ضمن النظام الكوني أو الاجتماعي، ففي الفلسفة اليونانية تناول أفلاطون المساواة من منظور تحقيق الانسجام في المدينة الفاضلة معتبرًا أن العدالة تتحقق عندما يقوم كل فرد بوظيفته التي تلائم طبيعته، وهو ما يعني ضمنياً وجود تفاوت بين الأفراد لكنه تفاوت وظيفي لا يلغي القيمة الأخلاقية لكل مواطن، أما أرسطو فقد فرّق بين المساواة العددية والمساواة النسبية معتبراً أن العدالة تقوم على إعطاء كل فرد ما يستحقه وفقاً لفضائله أو مساهمته، وهو ما حصر المساواة الحقيقية في إطار المواطنين الأحرار مستبعداً العبيد والأجانب من دائرة الحقوق السياسية والاجتماعية [5].

وفي المقابل اتسمت الفلسفات الشرقية بنزعة أكثر شمولًا في النظر إلى المساواة، ففي الفكر الكونفوشيوسي اعتُبرت الأخوة الإنسانية والتكافل الاجتماعي أساساً لاستقرار المجتمع مع التأكيد على واجب الحكام في معاملة الشعب بالعدل والرحمة، أما الفكر البوذي فقد ركَّز على المساواة الروحية بين جميع الكائنات، إذ ينطلق من مبدأ أن المعاناة مشتركة وأن التحرر منها حق للجميع بغض النظر عن الفروق الطبقية أو العرقية، ومع ذلك فإن التعبيرات العملية لهذه المبادئ ظلت متفاوتة باختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية، إذ كثيراً ما اصطدمت بالقوانين الطبقية أو النظم الوراثية التي كانت سائدة في تلك العصور.

ثانيًا :المساواة في الفكر الحديث:

مع عصر النهضة وفلسفة الأنوار شَهِدَ مفهوم المساواة نقلة نوعية من إطار أخلاقي وفلسفي إلى مبدأ سياسي وقانوني صريح، كما تجلى في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789 والذي نصّ في مادته الأولى على أن "الناس يولدون ويظلون أحراراً ومتساوين في الحقوق" وقد أصبح هذا المبدأ معياراً أساسياً لشرعية القوانين والدساتير وركيزة لضمان عدالة توزيع السلطة والثروة داخل المجتمع [6].

وفي هذا السياق قدّم جون لوك رؤية ليبرالية تعتبر المساواة حقاً طبيعياً أصيلًا ينبع من الطبيعة الإنسانية المشتركة ويضمن للأفراد حرية متساوية في التمتع بحقوقهم وحماية ممتلكاتهم، أما جان جاك روسو فقد اتخذ موقفاً أكثر نقدية معتبراً أن عدم المساواة الاجتماعية ليس أمراً طبيعياً، بل هو نتاج مباشر لنظام الملكية الخاصة ويمكن تجاوزه من خلال عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة العامة ويكفل توزيعاً أكثر عدالة للموارد [11].

كما ساهم مفكرون آخرون مثل مونتسكيو وتوماس باين في ترسيخ المساواة كشرط ضروري لقيام دولة القانون مؤكدين أن سلطة الحاكم يجب أن تُقيّد بالقوانين التي تحمي حقوق جميع المواطنين دون تمييز، وقد مهدت هذه الأفكار الطريق أمام الحركات الديمقراطية والإصلاحية في القرنين التاسع عشر والعشرين التي طالبت بالمساواة ليس فقط في الحقوق السياسية، بل أيضًا في مجالات التعليم والعمل والفرص الاقتصادية مما رسّخ المساواة كقيمة محورية في تأسيس العدالة الاجتماعية.

ثالثاً :أنماط المساواة في الفكر المعاصر:

ميزت النظريات المعاصرة بين أنماط متعددة للمساواة، انطلقت من إدراك أن العدالة لا تتحقق بمجرد إعلان المساواة كمبدأ، بل تتطلب تحديد مجالاتها وآليات تطبيقها، وأبرز هذه الأنماط:

1. **المساواة أمام القانون:** تعني خضوع جميع الأفراد لنفس القواعد القانونية والإجراءات القضائية دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي وهي تشكل حجر الأساس في دولة القانون، إذ تضمن أن الحقوق والواجبات تطبق على الجميع بنفس المعايير وتُعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق الثقة العامة في النظام القانوني والمؤسسات القضائية، ويؤكد الفكر الليبرالي الكلاسيكي على هذا النمط باعتباره الضامن الرئيس للحرية الفردية [15].
2. **المساواة في الفرص:** تهدف إلى إزالة العوائق البنيوية والاجتماعية والاقتصادية التي تحد من قدرة الأفراد على المنافسة العادلة في مجالات التعليم والعمل والحياة العامة، وتشمل هذه العوائق الفقر، التمييز المؤسسي، ضعف البنية التعليمية، وعدم تكافؤ الموارد، وتستدعي المساواة في الفرص تبني سياسات وإجراءات مثل التعليم المجاني أو المدعوم وضمان الرعاية الصحية وبرامج التوظيف العادل حتى يتمكن الأفراد من الانطلاق من "خط بداية" متقارب نسبياً [4].
3. **المساواة في النتائج:** تسعى إلى تقليص الفجوات الفعلية في مستويات الدخل والثروة ونوعية الحياة بين فئات المجتمع، ولو تطلب الأمر تدخلاً مباشراً من الدولة من خلال سياسات إعادة توزيع الموارد كفرض الضرائب التصاعدية، وتقديم الإعانات، ودعم الخدمات الأساسية.

ويُثار حول هذا النمط جدل واسع، إذ يرى أنصاره أنه السبيل لمعالجة الظلم الاجتماعي العميق، بينما يحذر معارضوه من أن التركيز المفرط على المساواة في النتائج قد يؤدي إلى إضعاف الحافز على العمل والإبداع، فضلاً عن إمكانية تقييد الحرية الاقتصادية [16].

إن هذه الأنماط ليست متعارضة بالضرورة، بل قد تُكمّل بعضها البعض إذا ما طُبقت بميزان يراعي التوازن بين العدالة الاجتماعية والحرية الفردية، غير أن التحدي الرئيس يكمن في إيجاد الصيغة التي تسمح بدمج هذه الأبعاد الثلاثة ضمن سياسات عامة فعّالة قادرة على تحقيق الإنصاف دون إعاقة الدينامية الاقتصادية أو إضعاف القيم الفردية.

رابعاً :المساواة كأساس للعدالة التوزيعية:

في إطار العدالة التوزيعية تُعدّ المساواة أحد المعايير الجوهرية لضمان توزيع منصف للموارد والخدمات والفرص داخل المجتمع بحيث لا يكون الوصول إليها حكراً على فئة معينة، ولا يخضع لتفاوتات غير مبررة، فالمساواة هنا لا تعني

التطابق المطلق بين الأفراد، بل تشير إلى إزالة العوائق البنيوية التي تحول دون تمتع الجميع بفرص متكافئة لتحقيق إمكاناتهم.

وقد قدّم الفيلسوف جون رولز في نظريته الشهيرة "العدالة كإنصاف" معالجة متميزة لفكرة المساواة ضمن سياق العدالة التوزيعية، حيث فرّق بين المساواة الشكلية التي تقتصر على النصوص والمساواة الجوهرية التي تتعلق بالنتائج الفعلية.

وأبرز ما ميز طرحه هو "مبدأ الفرق (Difference Principle)" الذي يقرّ بقبول بعض أوجه عدم المساواة في الثروة أو الدخل أو السلطة، شرط أن تؤدي هذه الفروق إلى تحسين أوضاع الفئات الأقل حظاً في المجتمع، وبهذا المعنى فإن المساواة ليست هدفاً جامداً بقدر ما هي أداة ديناميكية لضمان تحقيق العدالة على أرض الواقع [6].

كما أن المساواة في العدالة التوزيعية تتجاوز الجوانب الاقتصادية لتشمل المساواة في التعليم، والرعاية الصحية، والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، ومن ثمّ فإن أي خلل في هذه الميادين يعدّ إخلالًا بمنظومة العدالة حتى وإن كان النظام القانوني أو الاقتصادي يحقق شكلياً مبدأ تكافؤ الفرص [13].

بهذا التصور تصبح المساواة عنصراً فاعلًا في إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية على نحو يحدّ من التفاوتات البنيوية، ويعزز التضامن المجتمعي، ويضمن ألا تتحول الامتيازات الاقتصادية أو الاجتماعية إلى آليات لإعادة إنتاج الظلم أو الإقصاء.

خامسًا :التحديات الراهنة لتحقيق المساواة:

على الرغم من أن مبدأ المساواة قد حظي باعتراف واسع في المواثيق الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي الدساتير الوطنية لمعظم الدول فإن الواقع العملي يكشف عن فجوة واضحة بين ما تنص عليه النصوص وما يتحقق على أرض الواقع، هذه الفجوة تتجلى في استمرار أشكال متعددة من التمييز سواء على أساس الجنس، حيث لا تزال المرأة في كثير من المجتمعات تعاني من فجوة في الأجور والتمثيل السياسي، أو على أساس العرق والانتماء الإثني حيث يتعرض بعض الأفراد والمجموعات للإقصاء أو المعاملة غير المتكافئة.

كما يظهر التفاوت الطبقي والاجتماعي من خلال محدودية الوصول إلى الفرص التعليمية والصحية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى إعادة إنتاج دوائر الفقر والحرمان عبر الأجيال، وفي كثير من الحالات تسهم العوامل الجغرافية في تعميق الفجوة، حيث تتفاوت مستويات التنمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية أو النائية [10].

إلى جانب ذلك فرضت العولمة والانتقال نحو الاقتصاد الرقمي تحديات جديدة تمثلت في اتساع الفجوة الرقمية بين من يمتلكون مهارات وأدوات التعامل مع التكنولوجيا ومن يفتقرون إليها، ما أدى إلى أشكال جديدة من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، وهذه التحولات السريعة جعلت من الضروري إعادة صياغة مفهوم المساواة ليأخذ في الحسبان القضايا المستجدة، مثل الحق في الوصول إلى المعرفة الرقمية، وحماية الخصوصية، وضمان استفادة الجميع من ثمار الابتكار التكنولوجي [14].

وبذلك فإن تحقيق المساواة في العصر الراهن لم يعد مجرد قضية قانونية أو أخلاقية، بل بات تحدياً بنيوياً يتطلب إصلاحات شاملة تشمل السياسات العامة، والنظم التعليمية، وآليات العدالة الاجتماعية، لضمان انتقال المبدأ من الإطار النظري إلى الممارسة الفعلية في حياة الأفراد.

إن المساواة رغم تعقيد مفهومها وتعدد مستوياتها، تبقى حجر الزاوية في أي مشروع يروم تحقيق العدالة، إذ من دونها تصبح العدالة مفرغة من مضمونها، ومجرد شعار أخلاقي لا أثر له في الواقع الاجتماعي والسياسي.

المبحث الرابع: الترابط بين الجذور التاريخية والتصورات الفلسفية المعاصرة للعدالة:

تُعدّ العدالة من المفاهيم التي رافقت الإنسان منذ بدايات تشكّل المجتمعات، إذ ارتبطت في مراحلها الأولى بالشرائع الدينية والعرف الاجتماعي، قبل أن تتطور لتأخذ أبعاداً فلسفية وقانونية متكاملة.

إن فهم هذا الترابط بين الجذور التاريخية للعدالة والتصورات الفلسفية المعاصرة يتيح قراءة أعمق للمفهوم، ويوضح كيف أن الأفكار الحديثة لم تولد من فراغ، بل هي امتداد وتحوير لإرث طويل من الفكر الإنساني.

أولًا: الجذور التاريخية للعدالة:

في الحضارات القديمة مثل مصر الفرعونية وبلاد الرافدين واليونان القديمة كان مفهوم العدالة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ "النظام الكوني" أو "التوازن الإلهي"، حيث عُدّت العدالة قيمة مقدسة تنظم العلاقة بين البشر والآلهة وتحدد أطر التفاعل بين الحاكم والمحكوم، ففي مصر الفرعونية ارتبطت العدالة بمفهوم "ماعت (Ma'at)" الذي جسّد النظام والحق والصدق وكان يُنظر إليه كأساس لاستقرار الكون والمجتمع.

أما في بلاد الرافدين فقد تجسّد هذا المفهوم في نصوص القوانين المدونة وأبرزها قانون حمورابي الذي تضمن قواعد واضحة تهدف إلى تحقيق المساواة النسبية بين الأفراد مع مراعاة الفوارق الطبقية والمكانة الاجتماعية، فقد نصّ على حماية الضعفاء من تعسف الأقوياء وحدّد عقوبات وجزاءات تتناسب مع الجريمة بما يعكس محاولة مبكرة لضبط السلوك الاجتماعي وفق معايير شبه موحدة.

وفي الفكر اليوناني القديم ارتقى مفهوم العدالة إلى مستوى تنظيري وفلسفي متقدم، فقد جعل أفلاطون العدالة جوهر المجتمع الفاضل معتبراً أنها تتحقق عندما يؤدي كل فرد الدور الذي يتقنه في انسجامه مع الآخرين، بحيث لا يتعدى أي عنصر من عناصر المجتمع على وظائف الآخر، بينما قدّم أرسطو تصنيفاً مؤثراً للعدالة قسّمها فيه إلى عدالة توزيعية تعنى بتوزيع الموارد والمنافع على نحو يتناسب مع استحقاق الأفراد وعدالة تصحيحية تُعنى بإعادة التوازن عند حدوث ظلم أو ضرر سواء في المعاملات أو العقوبات [4].

وبهذا يظهر أن مفهوم العدالة مرّ بتحولات من الطابع الديني والرمزي إلى صياغات قانونية وفلسفية مما أرسى الأساس لتطوره في العصور اللاحقة.

ثانيًا: تطور العدالة في الفكر الفلسفي الحديث:

مع بزوغ عصر النهضة في أوروبا وبداية الحقبة الحديثة شهد مفهوم العدالة تحوّلًا جذرياً، إذ انتقل من كونه قيمة ذات مرجعية دينية أو تقليدية إلى كونه مبدأ إنساني يقوم على العقل والتجربة البشرية وبدأت الأفكار الفلسفية الجديدة تنظر إلى العدالة باعتبارها نتاجاً للتوافق بين الأفراد وليست أمراً مفروضاً من سلطة عليا.

وفي هذا السياق برز فلاسفة التنوير مثل جون لوك، الذي أكد أن العدالة لا تنفصل عن حماية الحقوق الطبيعية للفرد وفي مقدمتها الحق في الحياة والحرية والملكية وأن دور الدولة يقتصر على ضمان هذه الحقوق، أما جان جاك روسو فقد صاغ مفهوم "العقد الاجتماعي" الذي يقوم على إرادة عامة تسعى لتحقيق المساواة بين المواطنين معتبراً أن العدالة الحقيقية لا تتحقق إلا حين يخضع الجميع للقوانين التي يضعونها بأنفسهم [6].

وفي القرن العشرين جاء جون رولز ليقدّم صياغة فلسفية دقيقة في نظريته الشهيرة "العدالة كإنصاف (Justice as Fairness)" التي مزج فيها بين المساواة والحرية واضعاً مبدأين أساسيين: أولهما ضمان أوسع قدر من الحريات المتساوية لجميع الأفراد، وثانيهما تنظيم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تصب في مصلحة الفئات

الأقل حظاً، وبهذا الطرح أعاد رولز صياغة النقاش الفلسفي حول العدالة ليجعله أكثر ارتباطاً بالبنى المؤسسية والقيم الديمقراطية المعاصرة [18].

ثالثًا: نقاط الالتقاء بين الجذور التاريخية والتصورات المعاصرة:

على الرغم من اختلاف السياقات التاريخية والسياسية التي نشأ فيها مفهوم العدالة فإن الصياغات المعاصرة ما زالت تحتفظ بجوهر العديد من المبادئ التي وضعتها الفلسفات القديمة، ولا سيما التركيز على المساواة واحترام الحقوق وضبط العلاقات الاجتماعية بما يضمن الانسجام والاستقرار، ففي حين كانت العدالة في التصورات الإغريقية والرومانية القديمة مرتبطة أساساً بالانسجام بين مكوّنات المجتمع وإعطاء كل فرد "حقه"، نجد أن الفكر المعاصر حافظ على هذا المبدأ لكنه أعاد صياغته ضمن إطار أوسع وأكثر شمولًا، يستوعب التحولات الكبرى في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وقد شهد المفهوم توسعاً ليشمل قضايا لم تكن مطروحة في الماضي مثل حقوق المرأة والمساواة الجندرية التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي في المجتمعات التقليدية والعدالة البيئية التي تربط بين حماية الموارد الطبيعية وضمان حقوق الأجيال القادمة والعدالة الرقمية التي تركز على ضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا وحماية الخصوصية في الفضاء الإلكتروني، إن هذا الامتداد للمفهوم يبرز قدرته على التكيّف مع المستجدات مع الاحتفاظ بالركائز الأخلاقية والفلسفية التي تشكلت عبر قرون طويلة من التفكير الإنساني في معنى العدل ومقاصده [10].

رابعًا: العدالة كمفهوم متجدد:

إن استحضار الجذور التاريخية للعدالة لا يعني الجمود عند حدود ما صاغه المفكرون والفلاسفة الأوائل، بل يمثل إطاراً مرجعياً يتيح للمجتمعات إعادة قراءة تلك المبادئ في سياق التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة، فالعدالة اليوم لا تُختزل في مفاهيم الإنصاف والمساواة التقليدية، وإنما تتسع لتشمل قضايا أكثر تعقيداً مثل العدالة البيئية، والعدالة الجندرية، وعدالة الفرص في ظل الاقتصاد الرقمي [3].

إن انفتاح العدالة المعاصرة على قيم حقوق الإنسان العالمية ومبادئ المواطنة الشاملة والتعددية الثقافية يعكس إدراكاً بأن التنوع البشري لم يعد تحدياً، بل عنصرًا مكوِّناً للحياة المشتركة، وهذا الوعي الجديد يفرض صياغة سياسات ومؤسسات تستجيب للتحولات السريعة في التكنولوجيا والعلاقات الدولية مع الحفاظ على القيم الجوهرية التي أرساها التراث الفلسفي [14].

ومن هنا فإن الربط بين الماضي والحاضر ليس مجرد استدعاء للتاريخ، بل هو عملية ديناميكية تُمكّن العدالة من أن تبقى مبدأً حياً قادراً على مواكبة الأزمات المستجدة، مثل النزاعات المسلحة وأزمات اللاجئين والاختلالات الاقتصادية العابرة للحدود، وبذلك تصبح العدالة إطاراً مرناً يُعيد تعريف نفسه باستمرار ليضمن فاعليته في حماية كرامة الإنسان في كل الأزمنة.

7- استنتاجات البحث:

1. يتضح أن مفهوم العدالة ليس وليد عصر بعينه، بل هو نتاج تراكم تاريخي وفكري ممتد عبر الحضارات، ما يمنحه عمقاً فلسفياً وثقافياً يجعل فهمه المعاصر أكثر ثراءً.
2. أظهرت الدراسة أن التصورات الفلسفية الحديثة للعدالة لا تنفصل عن جذورها التاريخية، بل تستلهم منها لتطوير أطر عملية تتناسب مع التحولات السياسية والاجتماعية.

3. الربط بين الماضي والحاضر يكشف أن استدامة العدالة كمبدأ إنساني يعتمد على قدرتها على التكيف مع المستجدات دون التفريط في القيم الجوهرية التي شكّلتها.

4. القيم المستمدة من التراث الفلسفي القديم، عند إعادة صياغتها في إطار حقوق الإنسان والمواطنة والتعددية، تساهم في تعزيز العدالة بوصفها ركيزة للاستقرار والتنمية.

5. يؤكد التحليل أن العدالة المعاصرة تكتسب فعاليتها من توازنها بين الثبات في المبادئ والمرونة في التطبيق، ما يتيح لها الاستجابة لمتطلبات عالم متغير ومعقد.

6. إن فهم العدالة كفكرة متجددة لا يعني الانفصال عن الجذور التاريخية، بل إعادة قراءتها بما يضمن ملاءمتها لسياقات معاصرة تتسم بالتنوع والتداخل الثقافي.

8- التوصيات:

1. تعزيز الوعي التاريخي بمفهوم العدالة من خلال دمجه في المناهج التعليمية والبرامج الثقافية، بما يربط بين الجذور الفكرية القديمة والممارسات المعاصرة.

2. تحديث التشريعات الوطنية بما ينسجم مع مبادئ العدالة الحديثة وقيم حقوق الإنسان، مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية للمجتمع.

3. تشجيع الحوار بين الثقافات والنظم القانونية لخلق مقاربات أكثر شمولًا وتكيفاً مع التحديات العالمية، مثل قضايا الهجرة والمساواة وحماية البيئة.

4. إطلاق مبادرات مجتمعية تسعى إلى تجسيد العدالة على أرض الواقع، من خلال مشروعات التنمية المحلية، والبرامج التوعوية، ومشاركة المواطنين في صنع القرار.

5. الاستفادة من التكنولوجيا في تعزيز الشفافية والمساءلة، كاستخدام الأنظمة الرقمية في إدارة العدالة والقضاء، بما يقلل من الفساد ويزيد من سرعة وكفاءة الخدمات.

6. إجراء أبحاث ودراسات دورية ترصد تحولات مفهوم العدالة، وتقيّم مدى توافق الممارسات القانونية والاجتماعية مع القيم العالمية والمستجدات الفكرية.

References

[1]. A. Mahmoud Ibrahim, "Justice in ancient Eastern laws with a study of the philosophical thought of justice", Master's thesis, Journal of Legal and Economic Sciences, Ain Shams University, Egypt, (In Arabic), 2021.

[2]. B. Bouzid, *The Philosophy of Justice in the Age of Globalization*, (In Arabic), Algeria: Arab House for Science Publishers, 2009.

[3]. B. Green, *Escaping the Impossibility of Fairness: From Formal to Substantive Algorithmic Fairness*, arXiv. Retrieved from https://arxiv.org/abs/2107.04642. 2021.

[4]. F. Arif Khan, E. Manis, J. Stoyanovich, *Fairness as Equality of Opportunity: Normative Guidance from Political Philosophy*, arXiv. Retrieved from https://arxiv.org/abs/2106.08259. 2021.

[5]. H. Abdel Baqi. "The Theory of Happiness between Greek and Islamic Philosophy: A Comparative Analytical Study", *Annual of the Faculty of Islamic Propagation in Cairo* (In Arabic), 19, 36, 149-244, 2022.

[6]. J. Rawls, *A Theory of Justice: Original Edition*, Cambridge: Harvard University Press, 1971.
[7]. J. Rawls, *Justice as Fairness: A Restatement*, Cambridge: Harvard University Press, 2001.
[8]. M. Alwazir, "Social Justice between Greek and Islamic Philosophy: Patterns and Models", *Annual of the Faculty of Fundamentals of Religion and Islamic Propagation, Tanta*, (In Arabic), 9, 9, 611-656, 2017.
[9]. M. Mahsoub, "Justice and its impact on ancient laws", *Journal of Legal and Economic Research*, (In Arabic), 13, 25, 130-463, 2004.
[10]. M. Sandel, *Justice: What's the Right Thing to Do?*, New York: Farrar, Straus and Giroux, 2008.
[11]. M. Sandel, *Liberalism and the Limits of Justice*, Cambridge: Cambridge University Press, 1982.
[12]. M. Shuqair, *The philosophy of justice and the problems of religion, the state, and human society*, (In Arabic). Beirut: Civilization Center for the Development of Islamic Thought, 2019.
[13]. M. Walzer, *spheres of justice a defense of pluralism and equality*, New York: Basic Books, 1983.
[14]. R. Binns, *Fairness in Machine Learning: Lessons from Political Philosophy*, arXiv. Retrieved from https://arxiv.org/abs/1712.03586. 2017.
[15]. R. Dworkin, *Taking Rights Seriously*, Cambridge: Harvard University Press, 1977.
[16]. R. Nozick, *Anarchy, State, and Utopia*, New York, 1974.
[17]. S. Fatima, "Justice in Greek philosophy (the concept of justice according to Plato and Aristotle)", *Matoon Magazine*, (In Arabic), 15, 2, 84-97, 2022.
[18]. S. Freeman, *The Cambridge Companion to Rawls*, Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
[19]. S. Hassan Omar, K. Abdullah, "The right to equality and the constitutional status of the judiciary", *The right to equality and the constitutional status of the judiciary *, (In Arabic), 32, 2, 97-146, 2017.